

إجمالي الناتج المحلي) في إهدار موارد الموازنة بسبب النفقات غير الفعالة التي تفيد بشكل رئيسي غير الفقراء والمهريين. وتأخر إصلاح نظام الدعم مرة أخرى بسبب عدم وجود اتفاق بين الأطراف المتصارعة في محاولة لمنع المنافسين من توسيع قاعدتهم الانتخابية. لا تزال النفقات الرأسمالية منخفضة (6.7% من إجمالي الناتج المحلي) مقارنة بنفقات عام 2010 (30.9% من إجمالي الناتج المحلي)، مما يولد فجوات خطيرة في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

ويُقدر أن ميزان المعاملات الجارية سجل فائضا صغيرا عام 2018، مدعوما بارتفاع عائدات النفط والواردات التي لا تزال مفيدة. فقد سمح الارتفاع في صادرات النفط وفي أسعارها بزيادة العائدات أكثر من الضعف عام 2018 (27.6 مليار دولار) مقارنة بالعام السابق، في حين تم كبح الواردات بسبب الرسم المرتفع (183%) على المعاملات بالعملات الصعبة وسيطرة مصرف ليبيا المركزي على الوصول إلى العملات الأجنبية. ونتيجة لذلك، حقق ميزان المعاملات الجارية فائضا قدره 1.7% من إجمالي الناتج المحلي (2.5% من إجمالي الناتج المحلي عام 2017). وتراكمت الاحتياطيات الأجنبية للسنة الثانية على التوالي، حيث بلغت 79.2 مليار دولار في نهاية عام 2018.

الآفاق المستقبلية

إن تحقيق الاستقرار المستدام أمر غير وارد في سيناريو الوضع الراهن، الذي يحدده التنافس على الموارد مع التأخر في حل الصراع السياسي واستمرار الانقسام الداخلي وعدم قيام المؤسسات بوظائفها. ويزداد ضعف هذا الوضع الهش بسبب الاشتباكات المتكررة حول مرافق النفط وفي المدن الكبيرة، والتي تهدف في الغالب إلى السيطرة على الثروة النفطية. وفي هذا السياق، لا يمكن لليبيا إلا تبقى على إنتاج النفط عند معدل يبلغ مليون برميل يوميا في المتوسط خلال عام 2019 و 1.1 مليون برميل يوميا خلال السنوات القليلة القادمة، وهو ما يمثل ثلثي القدرات الإنتاجية فحسب. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4% عام 2019 و 6% عام 2020 (تأثير اللقاح بالركب) و 1.3% في المتوسط في 2021-2022، مما يعني ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 64% عن مستوى عام 2010. وحتى عند خط الأساس هذا الذي يحده تفاؤل

نظراً لأن قطاع النفط هو المصدر الرئيسي للنمو، تظل الأنشطة الاقتصادية مقيدة بفعل الاشتباكات المتكررة حول مرافق البنية التحتية النفطية بهدف السيطرة على الثروة النفطية. وثبت أن طموح البلاد إلى رفع إنتاج النفط إلى 1.6 مليون برميل يوميا مفرد في التفاؤل، حيث إن هذا الهدف يتعطل بشكل متكرر بسبب الصراعات السياسية. ويعوق ما يرتبط بذلك من انعدام الأمن والإصلاحات الاستثمار وتنمية القطاع الخاص.

في هذا السياق، أنتجت ليبيا أقل من مليون برميل يوميا في المتوسط عام 2018، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 7.8% بعد أن سجل النمو معدلا قياسيا بلغ 26.7% عام 2017. أعقب هذا الأداء الاقتصادي القوي نسبيا أربع سنوات من الركود بين عامي 2013 و 2016. وانخفض معدل التضخم بقوة عام 2018، لكن أسعار معظم السلع والخدمات لا تزال مرتفعة بسبب تعطل سلاسل التوريد والأسواق الموازية التي لا تزال نشطة. ساهمت الرسوم المرتفعة (183%) على معاملات الصرف الأجنبي التي تمت في سبتمبر/أيلول الماضي في الحد من المضاربة والتهرب، وبالتالي الحد من الضغوط على الأسعار. ونتيجة لذلك، هبط التضخم إلى 9.3% عام 2018، بعد أن بلغ معدلا قياسيا في 2016-2017 (27.2% في المتوسط). وأثر التضخم التراكمي على مدى السنوات الأربع الماضية تأثيرا سينا على الدخل الحقيقي الذي فقد نحو 80% من قوته الشرائية. ولا ريب في أن هذا دفع المزيد من الليبيين إلى هوة الفقر وشظف العيش وفاقم من عدم المساواة. وبفضل العائدات غير المدرجة في الموازنة من الرسوم الجديدة على المعاملات بالعملة الصعبة، حققت الأموال العامة فائضا عام 2018 (3.9% من إجمالي الناتج المحلي)، وذلك لأول مرة بعد خمس سنوات من العجز الكبير.

وارتفعت عائدات النفط إلى 33.5 مليار دينار (50.8% من إجمالي الناتج المحلي)، لكنها لا تزال غير كافية لتغطية فاتورة الأجور ومصروفات الدعم. على جانب المصروفات، تظل فاتورة الأجور واحدة من أعلى المعدلات في العالم (41.3% من إجمالي الناتج المحلي)، مما يعكس تضخم القطاع العام. استمرت إعانات الدعم المكلفة (12% من

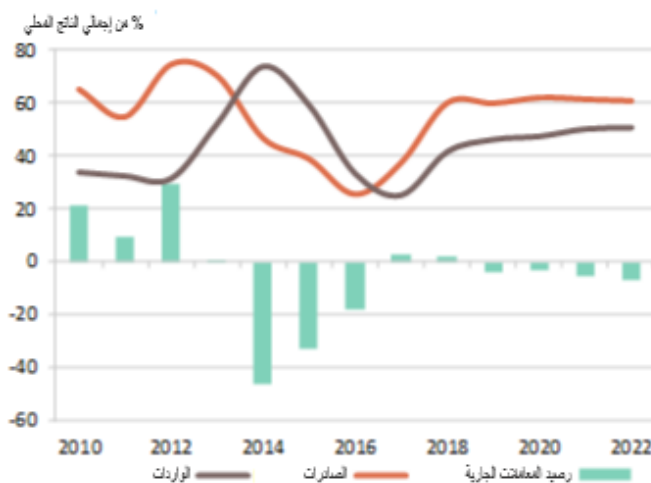
الجدول 1	2017
عدد السكان (بالمليون)	6.4
إجمالي الناتج المحلي، بالمليار دولار	48.5
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار)	7541
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد	752
الالتحاق بالمدارس، التعليم الابتدائي بـ	114.4

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.

ملاحظات:
(أ) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2012)
(ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2006)

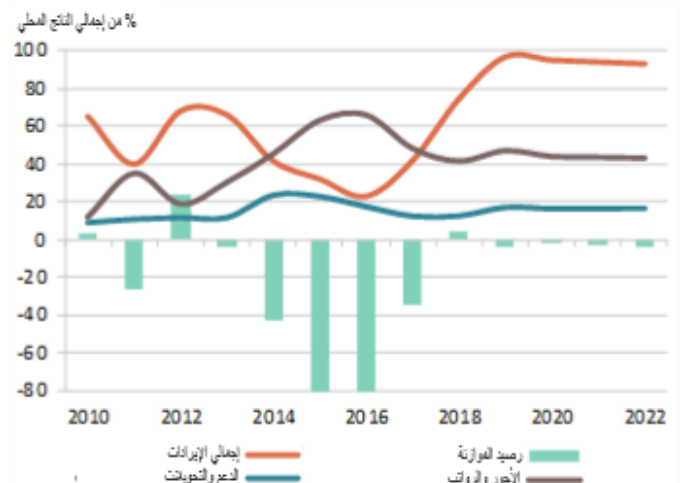
مازال الوضع السياسي الراهن الذي يتسم بعدم فعالية المؤسسات وانعدام الأمن قائما، مما يثير الشكوك حول أي تسوية متوقعة للصراع السياسي. وموقف الاقتصاد الكلي غير مستقر. والنمو متقلب مع ارتفاع معدلات التضخم، مما يؤدي إلى تفاقم معاناة السكان. ومع تأخر إصلاحات المالية العامة والإصلاحات النقدية يستمر عدم الاستقرار في المالية العامة وميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى تآكل المزيد من الاحتياطيات الأجنبية. ولا يمكن إلا للحل السياسي أن يمكّن من إجراء إصلاحات تقضي إلى تحقيق نمو يحركه القطاع الخاص وتهيئة فرص العمل لتحقيق الرخاء المشترك المستدام.

الشكل 2. ليبيا/ مؤشرات ميزان المدفوعات



المصادر: الحكومة الليبية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1. ليبيا / المالية العامة



المصادر: الحكومة الليبية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

متواضع، من المتوقع أن يبلغ التضخم نحو 10%، مما يزيد الضغط على سعر الصرف الرسمي. وستستمر الاختلالات الداخلية والخارجية، حيث يتوقع أن يبلغ عجز الموازنة حوالي 3% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط بما في ذلك الإيرادات الإضافية الناتجة عن رسم المعاملات بالعملة الأجنبية، والعجز في ميزان المعاملات الجارية بنسبة 5% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع أن يواصل البنك المركزي حماية الاحتياطيات، حيث يقيد تراجعها إلى حوالي 76.5 مليار دولار بحلول نهاية 2022 (من 79.2 مليار دولار في نهاية 2018). ويقوم هذا على افتراض أنه يمكن الحفاظ على الاتفاق الحالي الهش فيما يتعلق بالدور غير السياسي للبنك المركزي. وستتطلب سيناريو بديل يمكنه التغلب على الصعوبات القائمة إرادة سياسية متجددة لتوحيد البلد ومؤسساته. وفي ظل هذا السيناريو، يمكن لليبيا أن تعيد تدريجياً مستوى إنتاجها النفطي إلى ما قبل الثورة (1.6 مليون برميل يومياً) بحلول نهاية عام 2022، وهو ما سيفقد إلى نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 9% في المتوسط خلال هذه الفترة وتراجع التضخم إلى حوالي 5%. سيتحقق فائض في الموازنة وميزان المدفوعات في نهاية عام 2020. وسيسمح هذا السيناريو لليبيا ببناء احتياطياتها الأجنبية ابتداءً من عام 2020. وسيزيد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى حوالي 80% عن مستواه قبل الثورة.

المخاطر والتحديات

يلقي الجمود السياسي الحالي والنتائج الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به صعوبات شديدة على عاتق المواطنين والمهاجرين الليبيين، وتفاقم الأفاق القائمة من هذه الصعوبات. التحدي الرئيسي الذي يواجه ليبيا هو الحفاظ على البلاد موحدة لمنعها من التشرذم ومن تسريع وتيرة

العنف. يحتاج السيناريو البديل إلى قرار سياسي يمكّن دولة متماسكة من تنفيذ السياسات والإصلاحات الحاسمة لتعزيز المؤسسات، وتحقيق الاستقرار في إطار الاقتصاد الكلي، وتنويع الاقتصاد لتوليد ما يكفي من الوظائف الخاصة وتحسين رفاهة السكان.

تشمل السياسات الرئيسية تجديد حوكمة الدولة، وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة الخدمات العامة، مع تحسين المؤسسات الاقتصادية من خلال إصلاح نظام الدعم، وترشيد حجم القطاع العام، وإصلاح النظام الضريبي، وضبط أوضاع القطاع المالي.

وعلى الرغم من عدم وجود دراسة منهجية بشأن الفقر وقلة الأدلة على المستوى الراهن لرفاهة الأسر الليبية، فالظروف مناوئة للحد من الفقر. كما تسهم الأوضاع الاقتصادية المتدهورة أيضاً في ضعف الخدمات العامة وعدم انتظام إمدادات الطاقة الكهربائية ونقص الغذاء بصورة متكررة. وينعكس الفرق في أسعار العملات الأجنبية بين السوق الرسمية والسوق غير الرسمية بالفعل على أسعار العديد من المنتجات، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية والأدوية. وفي المقابل، تسهم العائدات الكبيرة الناتجة عن الحصول على الدولار بالسعر الرسمي والمنتجات النفطية بالأسعار الرسمية في عدم المساواة وتخلق أسباباً للصراع، في حين تمتد التشوهات الاقتصادية المرتبطة بها إلى بلدان الجوار.

الجدول 2. ليبيا / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2021 ن	2020 ن	2019 ن	2018 ت	2017 ت	2016 ت
1.3	6.0	4.0	7.8	26.7	-2.8
1.5	2.0	1.8	1.2	-3.8	-24.8
1.5	6.2	11.6	14.5	14.1	-29.8
2.3	7.7	9.8	63.1	30.5	4.3
0.2	10.9	5.1	56.4	71.1	-27.0
1.7	8.6	11.1	111.2	9.4	-42.4
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار السوق الثابتة					
الاستهلاك الخاص					
الاستهلاك الحكومي					
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت					
الصادرات والسلع والخدمات					
الواردات والسلع والخدمات					
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج					
0.5	11.2	5.3	17.2	116.8	-5.4
2.0	2.0	3.0	1.8	0.0	-2.0
10.0	10.0	10.0	9.3	28.4	25.9
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)					
-5.6	-3.6	-3.9	1.7	2.5	-18.0
-2.9	-1.5	-4.2	3.9	-34.5	-81.2
ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)					
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)					

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات